A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.79
22 December 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس السيد غاربا (نيجيريا)

- الذكرى السنوية العشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي [٩١] (تابع)
- وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض [٣] (تابع)
- تقرير مجلس الامن [١]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩١ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية العشرون لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تكرس جلسة صباح اليوم ، وفقا لما قررته الجمعية في جلستها العامة ٣ ، للإحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي يبحث في إطار البند ٩١ .

ففي مثل هذا اليوم منذ عشرين سنة اعتمدت الجمعية العامة إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وأكدت فيه من جديد الرسالة الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهي أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين الأحوال الانسانية . ولدى تناول هذا الموضوع الأساسي بالتفصيل ، أولي اهتمام خاص للحاجة الى تعزيز العدالة الاجتماعية وكرامة الفرد وقدره ، وشدد على الأهمية البالغة للتعاون الدولي لتحقيق الإمكانات الأساسية للإنسان من كافة جوانبها .

والغرض العملي الأساسي للإعلان هو توفير أساس مشترك لسياسات التنمية الاجتماعية ، وللعمل على الصعيدين الوطني والدولي . ويسرني أن ألاحظ أن البلدان النامية - التي كان عددها وتأثيرها في منظمتنا يتزايدان بسرعة في ظل إنطلاقة إزالة الاستعمار - قد اضطلعت بدور هام في المداولات والمفاوضات التي أدت الى اعتماد الإعلان ، فضلا عن تحديد مبادئه وأهدافه وسبل ووسائل تحقيقه .

وبعد اعتماد الإعلان ذكرت رئيسة الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، الآنسة أنجي بروكس ممثلة ليبريا ، أنه كان أول صك دولي يتضمن مبادئ توجيهية واضحة لا للسياسات الاجتماعية فحسب ، وإنما أيضا لتكامل العمل الاقتصادي والاجتماعي من أجل النهوض بالمجتمعات وزيادة رفاهة الفرد .

وقد حدثت تطورات كبيرة منذ ذلك الحين ، وطرأت على العالم تغييرات عميقة في مجالات عديدة - اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وتكنولوجية وسياسية . غير أن الرسالة الاساسية للاعلان والكثير من أحكامه التفضيلية مازالت اليوم سارية وهامة كما كانت وقت اعتمادها . بل إن نفس التغيرات التي ذكرتها جعلتها الآن أكثر أهمية ، إذ أننا ندرك أكثر من أي وقت مضى أننا جميعا في قارب واحد ، وتحت سقف واحد ، نتشاطر اهتمامات اجتماعية ومصالح مشتركة .

وعلى حين لايزال الاعلان عظيم الاهمية في كثير من جوانبه الاساسية ، فقد عفى الدهر بصورة واضحة على بعض أحكامه التي تبدو الآن بالية الى حد ما ، نابعة من اهتمامات ٢٠ سنة مضت ومستندة الى نهج لمواجهة مشاكل وضعت في ظروف مختلفة عن الظروف السائدة اليوم . ولكن هذا لا ينبغي أن يقلقنا ؛ بل قد يكون من الغريب ألا ننظر الى الأمور اليوم نظرة مختلفة . ونحن إذ نفعل ذلك نثبت أننا نتعلم من التجربة .

اننا لا يمكن أن نبقى في مكاننا بلا حراك ، والواقع أننا لم نفعل ذلك . فالعديد من المسائل والأفكار التي صيغت بصورة عامة في الاعلان قد أعطيت شكلا أوضح في السنوات التي انقضت عن طريق المفاوضات والبحوث الدؤوبة ، وتجلى ذلك في الصكوك الدولية وخطط العمل ، وفي الاجراءات العملية ذاتها في كثير من الحالات .

من الواضح أن حياة الكثير من شعوب العالم تحسنت في السنوات العشرين الماضية ، وهذا دليل على أن أهداف الاعلان ليست بعيدة المنال - للبعض على أقل تقدير . ويتعين علينا أن نركز انتباهنا وأعمالنا على نحو أوثق على ذلك الفريق من البشر الذي ما برحت الحياة بالنسبة له كفاحا يوميا من أجل البقاء ، تتضاءل فيه احتمالات التحسُّن وتوجد فيه احتمالات حقيقية ، بل وحقيقة واقعة في أغلب الأحيان ، لمزيد من الفقر .

وفي عام ١٩٦٩ ، ربما كنا متفائلين على نحو لا مبرر له في أن التقدم حتمي ، وأن المسألة عموما هي مسألة وقت ، وأن النمو الاقتصادي سيؤدي تلقائيا الى التقدم الاجتماعي . وقد تعلمنا من التجربة المريرة أن التقدم ليس حتميا ، بل وانه يمكن عكس اتجاهه . فالتقدم الاجتماعي لا يأتي بالضرورة وتلقائيا في أعقاب النمو الاقتصادي ، وما النمو ذاته إلا نبات غض . ولقد وصفت محنة وبؤس الملايين من اخوتنا أبناء افريقيا وصفا حيا في العديد من البيانات في هذه الدورة للجمعية . كما وجه انتباهنا مرارا الى مشاكل البلدان المدينة والبلدان التي تحاول أن تمخر عباب المياه الاقتصادية العالمية الهادرة والتكاليف الاجتماعية للتكيف الاقتصادي والتقشف .

وإذ نحتفل بالذكرى العشرين للاعلان ، فلندرس الطريقة المحددة التي يمكننا بها أن نعزز تنفيذ أهدافه الرئيسية . ولنتفق على الأولويات في اطار الواقع العالمي الراهن ، ولنكفل ترجمتها على نحو واف الى شكل استراتيجية انمائية دولية جديدة . ولنغتنم فرصة تحسُّن البيئة السياسية العالمية لنخط طريق عمل لتحقيق مزايا حقيقية دائمة في ظل أحوال معيشية محسَّنة ، ولاسيما للبلدان الاشد فقرا . والاهم من ذلك ، فلنلزم أنفسنا بالواقع الحالي للمجتمع الدولي ، ولنعمل على ألا تؤدي البهجة التي اقترنت بالتطورات السياسية الاخيرة وتضاؤل التوتر العالمي الى تباطؤ التقدم والتنمية الاجتماعيين لبلدان العالم الثالث .

وأود الآن أن أبلغ الجمعية بأن الامين العام للأمم المتحدة وجه رسالة بمناسبة هذه الذكرى ترد في الوثيقة (SG/SM/2382-SOC 4197) .

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الافريقية .

السيد جاريت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المجموعة الافريقية ، التي من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أتكلم باسمها ، ترحب بالفرصة السانحة للمشاركة في هذه الجلسة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لصدور اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، اعتمدت الجمعية العامة وأصدرت رسميا اعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي الذي حدد مبادئ التنمية الاجتماعية وأهدافها وأساليب ووسائل تحقيق تلك الاهداف .

وإذ نحتفل بالذكرى العشرين لصدور اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، يمكن اثارة عدد من المسائل الاساسية بشأن ما إذا كان ينبغي لنا حقا أن نجتمع هنا اليوم لنحتفل بهذه المناسبة ، بالنظر الى التجارب التي مرت بها بلدان كثيرة .

ويذكر الامين العام في الفقرة الاخيرة من تقريره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك :

"تدهورا شديدا في الاوضاع الاجتماعية . وهذه الحالة تشمل ما يقرب من

بليون نسمة ، معظمهم في افريقيا وأمريكا اللاتينية ؛ وهي من الاهمية بالنسبة لسائر مداولات الامم المتحدة بحيث لا يمكن اغفالها ...".(A/44/86، الفقرة ١٣٩)

والسؤال الاساسي الذي ينبغي أن نسأله لانفسنا هو : ما الذي حل بالتزاماتنا ؟ لماذا لايزال الجوع وسوء التغذية والفقر والاضطرابات الاجتماعية سائدة ؟ هل عالجنا هذه المسائل أو هل بذلنا فرادى وجماعات أية جهود مجدية للوفاء بالتزاماتنا من حيث تخصيص الموارد الملائمة وتوفير التأييد السياسي اللازم للتحسن الاجتماعي وتنمية شعوبنا ؟

وبدون تقديم اجابات شاملة على هذه الاسئلة ، أود أن أشير الى الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية في محاولة لتأمين التقدم في الميدان الاجتماعي والتنمية في القارة تمشيا مع روح ونص الاعلان الذي اعتمدناه رسميا قبل ٢٠ عاما .

وبعد انقضاء عشر سنوات على اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، اجتمع رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه ١٩٧٩ في مونروفيا بليبريا ، بغية استعراض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في افريقيا .

وقد أشاروا الى أن أثر الوعود غير المحققة التي انطوت عليها استراتيجيات التنمية العالمية ، والتي ترتبت عليها نتائج في افريقيا أوضح منها في القارات الاخرى ، حملهم على اتخاذ اجراءات عاجلة لتوفير التأييد السياسي اللازم لتحقيق الاعتماد على الذات على الصعيد القطري والقاري في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد استعراض متعمق لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية قرر القادة الافارقة اعتماد اعلان مونروفيا بشأن التزام رؤساء دول أو حكومات بلدان منظمة الوحدة الافريقية ، الذين تعهدوا فيه بصورة فردية وجماعية بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية . ويؤكد اعلان مونروفيا بوجه خاص ، في جملة أمور ، على تنمية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا والتكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي وحماية البيئة .

وفي سياق متابعة هذا الاعلان ، تقرر في اجتماع استثنائي للقمة عقده القادة الافارقة في لاغوس ، نيجيريا ، اعتماد أولويات قطاعية وأولويات شاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، بغية تحقيق نمو اقتصادي سريع وقادر على الاستمرار ذاتيا . وهذه الأولويات مجسدة في خطة عمل لاغوس وفي وثيقة لاغوس الختامية التي تعد مشروعا كاملا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في افريقيا .

وعلى الرغم من تعدد العوامل الخارجية المناوئة ، أقامت البلدان الافريقية مؤسسات من شأنها تيسير تنفيذ اعلان مونروفيا وخطة عمل لاغوس ، وأعني بذلك التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية ، مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى ، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا . هذه التجمعات تعكف الآن ، بنشاط وعلى أساس يومي ، على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المناطق دون الاقليمية المعنية .

والآن أصبحت منظمة الوحدة الافريقية ، عموما ، مستعدة لاقامة مجموعة اقتصادية افريقية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في وثيقة لاغوس الختامية . وبالتالي فقد اتخذت الدول الافريقية حتى الآن ، على صعيد القارة بأسرها ، عددا من الاجراءات التي تتسق مع مبادئ وأهداف اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وطرائق تنفيذه .

وثمة معلم آخر في جهود افريقيا للنهوض بالتقدم الاجتماعي يبرز في مجال حقوق الانسان . فالميثاق الافريقي لحقوق الانسان وحقوق الشعوب ، دليل بيِّن على التزام البلدان الافريقية بالمبادئ الاساسية المكرسة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد اعتمد الميثاق الافريقي لحقوق الانسان وحقوق الشعوب في عام ١٩٨١ في نيروبي ، كينيا . وحتى يومنا هذا وقعت وصدقت عليه ٤١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . والميثاق يعترف بكل وضوح بالحق في التنمية ، وبالحقيقة الاساسية القائلة بأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويعترف اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي أيضا بأهمية الأسرة في المجتمع . ويعترف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بذلك بل ويتجاوزه بالتأكيد على دور

الدولة في حماية الاسرة ومساعدتها ، وكذلك حماية ومساعدة النساء والاطفال والمسنين والمعوقين .

وعلى الرغم من هذه الجهود ، عانت البلدان الافريقية أثناء العقدين الماضيين من صعوبات جمة في الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها . فقد شهد العقدان الماضيان سلسلة من الأزمات نجمت عن عوامل خارجية مثل الجفاف والتصحر ، والانهيار الحاد في أسعار السلع الاساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتناقص الاستثمارات ، وعدم كفاية تدفق الموارد لدعم الاصلاحات الاقتصادية اللازمة للتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية . وقد ضاعفت الديون المرهقة وعبء خدمة الديون من تفاقم الحالة الى الحد الذي جعل الحكومات الافريقية اليوم مضطرة إما الى تقليص برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو التخلي عنها . وهذا الوضع يستلزم بالتأكيد اتخاذ اجراءات دولية عاجلة .

هذا علاوة على أن هناك ما يعرقل بشكل خطير من النهوض بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في افريقيا ، وهو سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، وعنصريتها المؤسسية ، وعدوانها على دول خط المواجهة ، وقيامها بزعزعة الاستقرار فيها . لقد سبق أن أُعلن أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية . ومع ذلك مازالت الاغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا محرومة من حقوق الانسان الاساسية ، ومن المشاركة بحرية في شؤون بلدها السياسية . فقد واصل نظام الفصل العنصري خنق المعارضة بفرض حالة طوارئ لا مبرر لها ، وإنكار العدالة عن طريق الاحتجاز دون محاكمة ، والإبعاد القسري لعناصر معينة من السكان .

وفي الوقت ذاته ، تبيّن دراسة أجرتها قوة العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة للامم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أنه بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ يقدر اجمالي تكلفة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد جيرانها بما قيمته ٦٠ بليون دولار من الخسائر الاقتصادية ؛ بالاضافة الى خسائر في الارواح تقدر بمليون ونصف مليون نسمة . وهذه الخسائر الفادحة تحرم دول خط المواجهة من موارد بشرية ومادية لا غنى عنها في النهوض برفاهها الاقتصادي والاجتماعي . وذلك علاوة على البؤس الذي يعانيه ١٢ مليونا من المشردين واللاجئين في الجنوب الافريقي .

لهذه الاسباب وما يرتبط بها من أسباب أخرى ، ما برحت افريقيا تحث المجتمع الدولي على اتخاذ اجراء حاسم لازالة نظام الفصل العنصري المقيت الذي عفا عليه الزمن ، وتشجيع بزوغ مجتمع غير عنصري في جنوب افريقيا يستجيب لاحتياجات جميع أفراده بغض النظر عن العرق أو اللون .

وإذ نقترب من عقد التسعينات ، يجدر بنا أن نغتنم فرصة انفراج المناخ السياسي العالمي لتحقيق مقاصد وأهداف اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، ولا يمكننا القيام بذلك إلا بالتقيد الصارم بميثاق الامم المتحدة الذي تعهدت فيه الدول الاعضاء - في جملة أمور - بأن تقوم منفردة ومجتمعة بما يجب عليها ، بالتعاون مع المنظمة ، لتحقيق مستوى أعلى من المعيشة ، وتوفير فرص العمل المتصل لكل فرد ، والنهوض بظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وكذلك احترام قيمة الانسان الفرد وكرامته .

هذا التأكيد الذي تم التعهد به منذ ما يقرب من نصف القرن مازال سليما ووجيها حتى اليوم . وأملنا بالتالي أن يجيء الوقت الذي نفهم فيه تماما ان سعي البشرية الى عالم أفضل يربط بيننا جميعا بشكل لا تنفصم عراه في كفاح مشترك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الكلمة الآن للسفير أندرياس مافروماتيس ، ممثل قبرص ، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب مجموعة الدول الآسيوية بفرصة الاسهام في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، مما لاشك فيه أن التنمية الاجتماعية عنصر أساسي لتحقيق التقدم في قضايا حيوية أخرى تواجه العالم اليوم - مثل قضايا السلم والامن والاستقرار السياسي وحماية البيئة وحقوق الانسان - على سبيل المثال لا الحصر .

نحتفل اليوم بالذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة لإعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ، وذلك بقرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩ . وفي الوقت ذاته ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء بطء ، بل أحيانا تراجع ، التقدم الاجتماعي في عدد كبير من البلدان النامية نتيجة للمشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها ، إذ أن عبء المديونية الخارجية الثقيل ، مقترنا بعوامل مشدِّدة أخرى مثل العجز في موازين المدفوعات التجارية والتضخم والبطالة ، يشكل عقبة كبيرة تعرقل تقدم بلدان كثيرة وتقتطع على نحو خطير من الاموال التي تخصصها الحكومات لبرامج التقدم الاجتماعي .

بيد أننا نشعر بالتشجيع لأن التعاون الدولي بشأن المسائل الاجتماعية ، كما في مجالات أخرى ، قد حقق بعض الاهداف الهامة ، وقد شهدت بصحة ذلك مؤخرا السيدة أوستي المدير العام لمكتب الامم المتحدة في فيينا ، في بيانها أمام اللجنة الثالثة فيما يتصل بالمناسبة ذاتها التي نحتفل بها اليوم .

ونحن ندرك ادراكا تاما أنه ، وفقا للإعلان ، ينبغي أن يرتكز التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي على احترام كرامة الفرد الانساني وقيمته ، وأن يكفلا تشجيع حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية .

ويستلزم تحقيق هذا الهدف الهام ، في جملة أمور ، القضاء على السياسات والممارسات التي تعوق التقدم الاجتماعي مثل العنصرية والتمييز العنصري ، وبصفة خاصة الفصل العنصري . كذلك ينبغي القضاء على الاتجاهات والعادات الاخرى التي تهدد قوة أعداد كبيرة من الافراد ، ومن ثم تنال من قوة المجتمع ؛ وأقصد الابعاد المزعجة التي تتخذها وبلة اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار بالمخدرات .

واليوم اذ نؤكد من جديد رسميا على مبادئ وأهداف إعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ، نؤكد على الرابطة المباشرة بين المسائل الاجتماعية والمسائل الاقتصادية ، ونرجو أن يتحقق المزيد من التنسيق البنّاء في الاعمال المضطلع بها في هذين المجالين المترابطين ، وإن كانا مستقلين ، من جانب المجتمع الدولي بصفة عامة ، ومن جانب شتى الاجهزة المعنية داخل منظومة الامم المتحدة بصفة خاصة . ونحن

مقتنعون بأن الأمر يقتضي تعاونا دوليا واقليميا أكثر اتساعا بغية تشجيع التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي .

ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون الخطوات السريعة الواعدة المحرزة مؤخرا صوب الانفراج والحل السلمي للصراعات الدولية ، مقدمة للتحسن اللازم في نوعية حياة ملايين البشر المحرومين في الوقت الحالي من الحصول على احتياجاتهم الأساسية من حيث الرعاية الصحية والاسكان وفرص العمل بل وحتى التغذية .

ولا ينبغي لجهود المجتمع الدولي أن تتركز ، فقط وعلى نحو حصري ، على السعي الى تحقيق السلم والأمن . بل ينبغي تكريس موارد كافية وتخطيط متأن للمسعى الصعب ، ولكن الممكن التحقيق ، الرامي الى اقامة نظام اجتماعي واقتصادي عادل ، يسمح بالتمتع الكامل بعالم سلمي آمن .

ومجموعة الدول الآسيوية على أهبة الاستعداد للعمل مع سائر الدول من أجل تعزيز مبادئ الإعلان وأهدافه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية ، أود أن أتكلم في هذه الجلسة العامة بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد إعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي . ان دول أوروبا الشرقية تعتبر الإعلان أداة هامة لتعزيز الجهود الوطنية والدولية لصالح التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي . وهي ترى أن أهداف الإعلان ومبادئه لم تفقد شيئا من أهميتها . فبعد ٣٠ سنة من اعتماد الإعلان ، مازال صحيحا ويشهد على بعد نظر واضعيه ذلك الرأي المعروض في ديباجة الإعلان بأن

"الانسان لا يستطيع تحقيق أمانيه تمام التحقيق إلا في ظل نظام اجتماعي عادل ، وبأن من المهم بالتالي أهمية أساسية حث التقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم ، مما يسهم في تأمين السلم والتضامن الدوليين" . (القرار ٣٥٤٣ (د - ٣٤)

واليوم أصبح الوعي بالترابط الوثيق بين السلم والأمن الدوليين والتقدم الانمائي في الميدان الاقتصادي لصالح البشرية جمعاء على كوكبنا عنصرا أساسيا في اعادة تشكيل العلاقات الدولية . لذلك لا يمكن تنفيذ أهداف الإعلان إلا اذا تعاونت جميع الدول على أساس الحوار والتوفيق بين المصالح . وان العمل المشترك وتعبئة جميع الموارد الوطنية والدولية ستجعل من الممكن أن

"يستهدف التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ... تحقيق الارتفاع المستمر للمستويين المادي والروحي لحياة جميع أفراد المجتمع ، مع احترام ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية" . (المرجع نفسه ، الباب الثاني)

ومن المسلم به أن تردي الحالة الاقتصادية ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، من شأنه أن يؤدي الى زيادة المشاكل الاجتماعية حدة . ويعبّر عن هذا أيضا تقرير عام ١٩٨٩ بشأن الحالة الاجتماعية العالمية . بيد أن البلدان المتقدمة النمو تعاني أيضا من مشاكل مفزعة ، وتجابه بزوغ مشاكل جديدة تماما ، وعلى الخصوص في المجال الاجتماعي . وهذه الحالة تفرض علينا أن نشاطر المسؤولية - من الناحيتين السياسية والاخلاقية ، وكذلك من الناحية العملية - بحثا عن حلول مقبولة للجميع . ونحن نرى في هذا المجال متسعا لانشطة الامم المتحدة ، وفقا لما أكده ، على الوجه الصحيح ، الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/44/116 . ونؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي أن يؤخذ الإعلان في الاعتبار عند صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية ، ولدى تنفيذ برامج العمل الدولية المقرر القيام بها خلال العقد .

والأهداف الرئيسية للإعلان - وهي القضاء على البطالة والجوع وسوء التغذية والفقر ؛ والقضاء على الأمية وتأمين الحق للجميع في نيل الثقافة ؛ وتوفير الحماية الصحية لمجموع السكان وتوفير التعليم بالمجان للجميع في المستوى الابتدائي ، وتعزيز حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية - وإن كانت لاتزال صالحة ، لم تتحقق للجميع حتى الآن . ويقول تقرير الأمين العام في هذا الشأن ،

"إن هذه الأهداف يجري توخيها بصفة عامة ، وإن كان العسر الاقتصادي في العديد من البلدان يعيق إحراز تقدم في هذه المجالات" .

وقد أدلت دول أوروبا الشرقية بدلوها على نحو عملي بنّاء ، وذلك باتخاذها عدة مبادرات ، في اطار الأمم المتحدة ، لتعزيز التعاون بين جميع الدول في معرض تنفيذ أهداف الإعلان .

وهذه المبادرات تتضمن مشاريع القرارات التالية : "المشاركة الشعبية بأشكالها المختلفة كعامل مهم في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الانسان" ، "تحقيق العدالة الاجتماعية" ، "الرفاه الاجتماعي والتنمية والعلم والتكنولوجيا" "حقوق الانسان والعلم والتكنولوجيا" ، "الحق في العمل" ، "الحق في التعليم" ، "ترابط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية وعدم امكانية الفصل بينها" .

ان عالمنا المترابط ، بما فيه من مشاكل قديمة وجديدة بحاجة الى بيئة دولية مؤاتية والى تعاون الدول على قدم المساواة ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، أو قيمها السياسية أو الايديولوجية أو الثقافية أو غيرها . فبهذه الطريقة وحدها يمكن للحكومات أن تفي بمسؤولياتها إزاء شعوبها وأن تساعد في تحقيق الأهداف التي يرمي اليها الاعلان المتعلق بالتقدم الاجتماعي والتنمية . وتحقيقا لهذه الغاية ستستمر دول أوروبا الشرقية في اضافة مساهمتها البناءة وخبرتها الى جهود المجتمع الدولي في المستقبل . وسوف تبذل قصاراها في المساعدة على زيادة فعالية الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة العالمية في هذا الصدد أيضا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين ، الذي سيتكم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

السيد بومبي (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث في هذه الجلسة نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بمناسبة الذكرى العشرين لصدور إعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي .

قبل عشرين عاما ، اعتمدت الجمعية العامة الاعلان المتعلق بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي الذي حدد مبادئ التقدم الاجتماعي وأهدافه والوسائل والاساليب التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف . وأكد الاعلان مجددا إيماننا بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وبمبادئ السلام ، وقيمة الشخص الانساني وكرامته ، وبالعدالة

الاجتماعية ، وهي المبادئ التي أعلنها ميثاق الامم المتحدة . وقد نص الاعلان على الحق الاساسي للفرد في العمل ، وحرية اختيار العمل ، وحق التمتع بثمار التقدم الاجتماعي . وأعلن أن العائلة هي الوحدة الاساسية للمجتمع ، ودعا الى محو الامية ، وسوء التغذية ، والفقر والجوع .

لقد مرت البيئة الدولية بتغير سياسي سريع منذ اعتماد الاعلان قبل عشرين عاما . ومع ذلك ، مالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التخلف وراء النمو السياسي ، وباتت هناك مشاكل خطيرة في هذين المجالين من مجالات الحياة تتطلب حلولا عاجلة على المستويين القومي والدولي . ومازالت المبادئ والاهداف الواردة في الاعلان محتفظة بأهميتها ونحن نواجه مشاكل الديون والتكيف ، والتدهور البيئي ، والفقر ، والجوع وأزمة المخدرات .

ولقد دعا الاعلان أيضا الى نزع السلاح العام الكامل والى توجيه الموارد المفرج عنها بالتدريج نحو التنمية الاقتصادية ، ولاسيما من أجل منفعة البلدان النامية . وهذا حلم مازال بعيد التحقيق ، ومازال سوء تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية المرتبط بسباق التسلح هو أحد الاسباب الجذرية للمعاناة في العالم اليوم .

وترى الدول الاعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن الذكرى العشرين لصدور إعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي تتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة كي يكرس جهوده من جديد لاهداف السلم والتقدم الاجتماعي ، ولاعتماد برامج واستراتيجيات جديدة لتعزيز مستويات معيشية أفضل في مجال من الحرية أرحب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا ، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيدة ولبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث اليوم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة الذكرى العشرين لصدور إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

يُحدد هذا الاعلان الافتراضات والمبادئ والاهداف والسبل والوسائل الكفيلة بالنهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية طبقا لما نص عليه ميثاقنا من إقامة عالم يسوده التقدم الاجتماعي ويتمتع بمستويات معيشية أفضل للجميع . وقد رحبت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بصدور الاعلان مُقدرة تماما أهمية تأمين التقدم الاجتماعي والتنمية من أجل رفاه جميع الشعوب ، والمساهمة التي يقدمها الرفاه الاجتماعي للسلم والأمن الدوليين . وبعد عشرين عاما ، مازالت الاهداف والمبادئ والمُثُل المجسدة في الاعلان تحظى بالاهمية نفسها .

ولقد وضع الاعلان المتعلق بالتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي بشكل لا لبس فيه في إطار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي كانت الجمعية العامة قد اعتمدته قبل ٢١ عاما من ذلك . ويؤكد الاعلان أن التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي ينبغي أن يؤسسا على احترام كرامة الفرد الانساني وقيمته ، وتعزيز حقوق الانسان التي تتطلب الازالة الفورية والنهائية لكافة أشكال عدم المساواة ، والاعتراف والتنفيذ الفعال للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويُقر الاعلان بالترابط القائم بين التطور الاجتماعي والجوانب الاخرى المهمة للتنمية . ويُقر أيضا بأن التقدم الاجتماعي والتنمية لا يمكن أن يزدهرا إلا في إطار جهودنا المشتركة لتخفيف التوترات الدولية . ويدعو الاعلان الى التعايش السلمي ، والى علاقات الصداقة والتعاون .

وقد حدثت في السنوات العشرين الاخيرة خطوات ملموسة في هذا المجال ، اضطلعت فيها الامم المتحدة بدور مهم . ونأمل أن نتوصل عما قريب الى حلول تخفف من التوترات المتبقية ، وأن نعزز على نحو أكبر مناخا دوليا يمكن فيه للتقدم الاجتماعي أن يزدهر فعلا .

ان التنمية الاجتماعية متعددة الوجوه : وهي تمس كافة عناصر المجتمع ، وقبل كل شيء ، ينبغي أن نوجه أقصى انتباهنا الى حاجات هؤلاء الذين يمثلون أضعف القطاعات وأشدها حرمانا في مجتمعاتنا .

وتدرك مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى إسهام الامم المتحدة المثير للاعجاب في هذا الصدد ، ومن الامثلة عليه الدور الذي لعبته الامم المتحدة في تعزيز النهوض بحالة المرأة . وكان من إنجازاتها الكبيرة في هذا الصدد الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة التي وضعت في نيروبي في عام ١٩٨٥ . ونحن نشيد بالعمل الذي قامت به شعبة النهوض بالمرأة لتعزيز وضع هذه الاستراتيجيات في حيز التنفيذ .

ومن العناصر الهامة الاخرى للتقدم الاجتماعي التي حددها الاعلان ، تحسين حالة العمال . وتجدر الاشارة في هذا المضمار الى العمل الذي قامت به منظمة العمل الدولية . كما يدعو الإعلان الى تحقيق أعلى مستويات للصحة ، ونحن نقدر إسهام منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد .

ولا بد لي أن أشير ، ولو بإيجاز ، الى السياسات والبرامج المتعددة المتصلة بالشباب والمسنين والمعوقين . ومرة ثانية ، يستحق عمل الامم المتحدة في تعزيز مصالح مجموعات المجتمع هذه احترامنا ودعمنا .

إن الاطفال مجموعة ضعيفة بشكل خاص . ويدعو الإعلان بالتحديد الى إيلائهم معاملة خاصة واهتماما خاصا . وصندوق الامم المتحدة للطفولة يسهم كل يوم في تحقيق هذا الهدف . ونحن نرحب أيضا باتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة قبل أيام قليلة فقط . فاهمية هذا الاطار القانوني الشامل لرفاهية أطفالنا وأجيال المستقبل أمر لا مراء فيها .

ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تثني على العمل الملتزم والمتقن الذي يقوم به مركز التنمية الاجتماعية في فيينا . وتقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم يبين بوضوح ما يتمتع به المركز من سعة اطلاع وكفاءة . كما أننا ندرك ما تبذله من جهود وتقدمه من توجيه اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية ، والهيئات العاملة في مجال التقدم الاجتماعي والتنمية على اختلاف ميادينها وتنوعها ، لا يتسع الوقت لذكر كل منها . واسمحوا لي أخيرا ، أن أشيد بجميع العاملين في مجال السياسة الاجتماعية ، وأن أتقدم لهم بالشكر على اسهامهم القيم في مسعانا المشترك لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية للجميع .

وفي هذا اليوم الخاص تنذر دول أوروبا الغربية ودول أخرى نفسها لأهداف الإعلان ومبادئه . ونحن نتطلع الى اليوم الذي يتحقق فيه العالم الذي توخاه الميثاق ، عالم يتسم بمستويات معيشة مرتفعة وعمالة كاملة وظروف تقدم اقتصادي واجتماعي وتنمية للجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ، الذي سيتكلم نيابة عن الدول العربية .

السيد بدوي (مصر) : إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث اليوم نيابة عن مجموعة الدول أعضاء جامعة الدول العربية في الذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي . إنه مما لا يخفى على أحد أن الدول العربية تشهد منذ منتصف هذا القرن ثورة اجتماعية تستهدف إحداث تطوير جذري في بنيان نظامها الاجتماعي الذي عانى من التخلف والجمود لفترة طويلة ، وهذا التقدم الاجتماعي الذي نسعى اليه يستند الى دعائم أساسية ترتبط بطبيعة المجتمع العربي وثقافته وتاريخه وحضارته ومساهمته في التطور السياسي والاجتماعي في العالم . ولقد بدأ المسعى العربي نحو التقدم الاجتماعي والتنمية اتصالا بثورة الوطن العربي ضد الاستعمار ، وأمكنه عبر نضاله خلال خمسة عشر عاما أن يزيل عن كاهله ربقة الاستعمار . ثم انطلق هذا العملاق العربي في حركته من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية وإحكام سيطرته على مصادر ثرواته ، وبخاصة البترولية ، وتسخير عوائد البترول لإقامة أساس اقتصادي قوي ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، واستطاع العالم العربي أن يقطع شوطا بعيدا في هذا المجال .

إن تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي مازال يُواجه بعقبات جوهرية ، وفي مقدمة هذه العقبات إنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني والسماح لهذا الشعب بأن يقرر مصيره وفقا لإرادته الوطنية المستقلة ، مثله مثل باقي شعوب العالم .

أما العقبة الأخرى فتتمثل في سيطرة بعض التقاليد التي لا تتلاءم مع حقائق

القرن الحادي والعشرين ، الذي نشرف على أبوابه ، وهذا يفسر لنا ما نراه بين الحين والآخر من تقلصات في بعض أجزاء الوطن العربي .

إن وفد بلادي لواثق تمام الثقة من أن الركائز الأساسية للوطن العربي تمثل حجر الزاوية في تطلعه نحو بناء مستقبل أفضل وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية التي نسعى اليها . وإن إعلان الأمم المتحدة للتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي كأحد مظاهر الاهتمام الدولي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية لهو علامة منيرة في مسيرة العمل الدولي والتعاون البنّاء من أجل مستقبل أفضل للانسانية جميعا في عصر سمته التساند والتعاضد الدولي ، في عصر أصبحت فيه الحواجز السياسية والادارية أمراً ينتمي الى الماضي ، في عصر أصبحت فيه وسائل العلوم والتكنولوجيا تقتحم على الانسان كفرد وعلى المواطن في كل دولة أخص خصائصه فلا تترك له سرا يخفيه ، ولا تدعه في منأى عما يحدث في أجزاء العالم الأخرى .

لا يسعني أن أترك هذه المنصة قبل أن أبرز بعض النقاط التي نراها أساسيا في مجال عملنا الاجتماعي ، وهي أنه أصبح من المتفق عليه دوليا وجود ترابط وتراحم بين الحقوق السياسية والمدنية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ وأن التنفيذ الفعّال للمبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة للتقدم والتنمية في المجال الاجتماعي يقتضي التعاون الدولي بين الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء من أجل عالم واحد ؛ وأن المواجهة الجادة لقضايا المديونية والبيئة والمخدرات ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية .

إن ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بمناسبة الذكرى العشرين لإعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي ، من الترابط بين مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبين الأمن والسلام الدوليين ، أمر يحظى منا بكل التأييد ، وإن مفهوم الأمن الاجتماعي الشامل بدأ ي:اخذ طريقه في الكتابات الخاصة بالعلاقات الدولية وفي قرارات قادة الدول .

إنني أنتهز فرصة الذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي لكي نناشد مجددا كافة الدول أن تؤكد مرة أخرى إيمانها بما تضمنه هذا الاعلان من مبادئ وعزمها على التعاون من أجل تحقيقها .

البند ٣ من جدول الاعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والاربعين : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/44/639/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الاعضاء الى إيلاء اهتمامهم لمشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/44/639/Add.1) . وقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٤/٥ باء) .

البند ١١ من جدول الاعمال

تقرير مجلس الامن (A/44/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الامن (A/44/2) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم النظر في البند ١١ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠